مركز ابن خلدون للعلوم الإنسانية والاجتماعية / جامعة قطر
Ibn Khaldon Center for Humanities and Social Sciences/ Qatar University

نافـــذة مـركز ابـن خلـــدون على السياسة

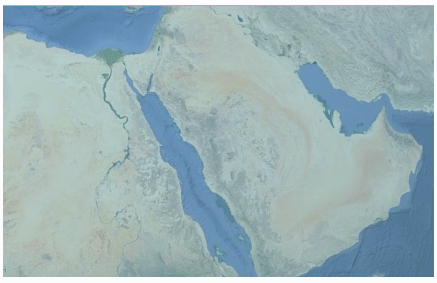
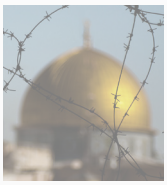

أكتوبر 2022

نافذة علمية شهرية تصدر عن مركز
ابن خلدون للعلوم الإنسانية والاجتماعية

المحتوى

مفاهيم
الدبلوماسية الوقائية

نظريات
النظرية البنائية

قراءة
ترسيم الحدود البحرية اللبنانية – الإسرائيلية

تقارير
صفقة المسيرات التركية - الإماراتية

نافـذة مـركز ابـن خلـدون على السياسة

للاقتراحات والمساهمات:
lbnkhaldon@qu.edu.qa

مفاهيم

مفهوم الدبلوماسية الوقائية

الدبلوماسية الوقائية هي الجهود الرامية إلى منع تفاقم النزاع الناشئ، والحيلولة دون تحوُّله إلى صراع، ومنع الصراع القائم من الانتشار، والعمل على احتوائه. ويعالج المنع الأسباب الجذرية للنزاع، من منظور يدمج الركائز الثلاث للأمم المتحدة، وهي: السلام والأمن وحقوق الإنسان والتنمية الشاملة. أما الإجراءات الوقائية، فتشمل: الإنذار المبكر للصراع، وتقصي الحقائق من قبل بعثات الأمم المتحدة، أو غيرها من الهيئات، وإجراءات بناء الثقة، والانتشار المبكر، والمساعدة الإنسانية، والمناطق المنزوعة السلاح.

وقد وسَّع البعض من الدائرة التي يغطّيها التعريف، فعرَّف المفهوم على أنه يشكِّل كل جهد يهدف إلى منع نشوء نزاعات بين الأطراف، ومنع تصاعد النزاعات القائمة، وتحولها إلى صراعات، ووقف انتشار هذه الصراعات عند وقوعها.

وتمنح الدبلوماسية الوقائية الأطراف المنخرطة في النزاع الفرصة لتجنُّب الضرر الكبير الناجم عن تحول النزاع إلى صراع، أو وصول الصراع إلى الحائط المسدود. وتتطلب الدبلوماسية الوقائية نوعًا من اليقظة، والاستنفار الدبلوماسي، ومحاولة توقُّع النقاط والمسارح الساخنة حول العالم، التي قد يندلع فيها نزاع قابل للتطوُّر إلى صراع، أو تلك التي تشهد نزاعًا بالفعل، وهناك احتمال بأن يتطور إلى صراع.

وقد أشار الأمين العام للأمم المتحدة، أنطونيو غوتيريش، في كلمة له، في نوفمبر عام 2021، عن الدبلوماسية الوقائية، إلى أن الوقاية لا تحظى دائمًا بالاهتمام الذي تستحقه، لافتًا إلى أن ذلك يرجع جزئيًا إلى صعوبة قياسها عند نجاحها، وبحسب غوتيريش، فإن الوقاية هي الهدف النهائي لمجلس الأمن، الذي يسعى إلى حل النزاعات، قبل أن تتحول إلى صراعات مسلحة.

نظريات

النظرية البنائية

النظرية البنائية في العلاقات الدولية هي نظريةٌ اجتماعية تؤكِّد على أن الجوانب المُهمّة للعلاقات الدولية تتشكل بواسطة عوامل فكرية هُوِيَّتية (أُنشِئَتْ تاريخيًا واجتماعيًا)، وليس مجرد عوامل مادية، كما تقول بذلك المدرسة الواقعية، على سبيل المثال، حيث تعتمد هذه الأخيرة، بشكل أساسي، على القوة والمصلحة والأمن في تفسير الظاهرة المتعلقة بالعلاقات الدولية، ويرى البنائيون أن هويات الجهات الفاعلة ومصالحها مبنية اجتماعيًا، وقابلة للتغيير؛ لأنها ليست ثابتة.

وتُعدُّ البنائية منهجًا لدراسة العلاقات الدولية، وهي تقدِّم تفسيرات بالاعتماد على الهوية، وهي نظرية منافسة للتفسيرات التي قدمتها النظريات الواقعية والليبيرالية. وأول من قدَّم النظرية البنائية، بوصفها نموذجًا لتفسير العلاقات الدولية، أو بمعنى أدق منهجًا لدراسة المتغيرات الاجتماعية في إطار دولي هو: نيكولاس أونوف في كتابه الشهير: «عالمٌ من صُنْعِنا: القواعد والدور في النظرية الاجتماعية والعلاقات الدولية»، غير أنها تُنسَب غالبًا إلى ألكسندر فندت، الذي قدمها بوصفها نظرية في مقاله المؤثر: «الفوضى هي ما تصنعه الفوضى: المبنى الاجتماعي لسياسات القوة».

ويشير بعض الباحثين إلى أن النظرية البنائية ليست متناقضة بالضرورة مع المدرسة الواقعية، بل هي مكمِّلة لها في بعض الأحيان، حيث لا تنكر البنائية أهمية المنفعة، ولكنها ترى أن المنفعة ملازمة لهوية الأشخاص. وقد تعرضت النظرية البنائية للنقض من قبل خصومها في المدرسة الواقعية، حيث شكَّك الواقعيون بالأهمية العظمى التي تُولِيها البنائية للأنماط الاجتماعية، لا سيما على الصعيد الدولي، واعتبروا أن هذا النوع من الأنماط موجودة بالفعل، غير أنه يمكن تجاهلها بسهولة من قبل الدول الكبرى، حينما تتعارض مع مصالحها، كما جادلوا بأن الدخول في صداقات بين الدول وإن كان أمرًا مرغوبًا فيه مبدئيًا، إلا أنه غير قابل للتطبيق عمليًا؛ لأن طبيعة النظام الدولي تجبر الدول على التصرُّف بأنانية.

قضايا

ترسيم الحدود البحرية اللبنانية – الإسرائيلية

في أكتوبر 2022، اتفقت لبنان وإسرائيل على ترسيم حدودهما البحرية بوساطة أمريكية، بعد نزاع طويل بينهما، وقد استمرت الجولة الأخيرة من المفاوضات عدة أشهر. ويقضي الاتفاق بشكل مقتضب باحتفاظ إسرائيل بحقل كاريش كاملًا، الذي يقع شطرًا منه شمال الخط 29 باتجاه الخط 23، وحصول لبنان على حقل قانا كاملًا، رغم أن جزءًا بسيطًا منه يقع جنوب الخط 23 باتجاه الخط 29، على أن يتم دفع جزء من عائدات استخراج الغاز من القسم الجنوبي من حقل قانا، في حال وجود غاز من قبل الشركة التي تعمل فيه، إلى إسرائيل.

ويقول الجانبان إن الاتفاق ضمن حقوقهما كاملة، وأنه سيحقِّق الاستقرار في المنطقة، ويتيح استثمار الموارد بشكل فوري، وقد قال رئيس الوزراء الإسرائيلي لابيد: إن الاتفاق يضمن كامل مصالح البلاد السياسية والاقتصادية والأمنية، وأنه يحقق الاستقرار، ويخفف من احتمال اندلاع صراع، في حين قال الرئيس اللبناني ميشال عون، المحسوب على حزب الله: إن الاتفاق إنجازٌ تاريخيٌ، وأن الجانب اللبناني حصل على حقوقه كاملة، ولم يتنازل عن واحد كلم من مياهه، وأنه أضاف إليها حقل قانا كاملًا.

من جانبه، وصف الرئيس الأمريكي جو بايدن الاتفاق بـ"التاريخي" قائلًا: إنه يضمن مصالح البلدين، ويمهِّد الطريق لمنطقة أكثر استقرارًا وازدهارًا، وشدَّد بايدن على أن الولايات المتحدة ستواصل عملها كوسيط، من أجل وفاء الطرفين بالتزاماتهما، وتنفيذ هذا الاتفاق، ورأى الرئيس الأمريكي أنه ينبغي ألا تكون الطاقة في شرق المتوسط سببًا للصراع، بل أداةً للتعاون والاستقرار والأمن والازدهار، معتبرًا الاتفاق خطوة في سياق تحقيق رؤية لشرق أوسط أكثر أمنًا وتكاملًا وازدهارًا، لما فيه مصلحة جميع شعوب المنطقة، على حد تعبيره.

واعتبر رئيس الوزراء الإسرائيلي يائير لابيد أن لبنان "اعترفتْ" بدولة إسرائيل، من خلال موافقته على الاتفاق، على ترسيم حدوده البحرية مع الدولة العبرية بوساطة أميركية، حيث قال: لابيد "هذا إنجاز سياسي، فليس كل يوم تعترف دولة معادية بدولة إسرائيل في اتفاق مكتوب أمام المجتمع الدولي بأسره". في المقابل، جادل الرئيس اللبناني ميشال عون أن إنجاز ملف ترسيم الحدود البحرية الجنوبية يُعدُّ عملًا تقنيًّا، وليس له أي أبعاد سياسية، مؤكدًا أنه لا يوجد مفاعيل لترسيم الحدود البحرية تتناقض مع السياسة الخارجية للبنان في علاقاته مع الدول.

وبالرغم من هذا التفسير الجدلي للمواقف، فإن الاتفاق بين الطرفين جاء في الربع ساعة الأخيرة، كما يُقال، على اعتبار أن ولاية رئيس الجمهورية اللبناني، ميشال عون، تنتهي في نهاية أكتوبر، وهو ما يؤسِّس لبداية مرحلة من الفراغ الدستوري، كان من المستحيل خلالها أن يتم توقيع أو اعتماد أي اتفاق. وفي المقابل، كانت الحكومة الإسرائيلية على أعتاب الانتخابات العامة، التي قد لا يعود بعدها يائير لابيد رئيسًا للوزراء في إسرائيل.

وفقًا للبيانات الرسمية المودعة من قبل لبنان لدى الأمم المتحدة، عام 2011، فإن حدود لبنان تمتد إلى ما يعرف بخط 23، بمساحة 860 كيلومترًا مربعًا، وهي مساحة كانت متنازعًا عليها مع إسرائيل، حتى إبرام الاتفاق، وقد باتت هذه المنطقة كاملة للبنان اليوم، باستثناء منطقة قريبة من الشاطئ اللبناني، بمساحة نحو 5 كيلومترات، بقيت غير محسومة، وتخضع حاليًا لسيطرة إسرائيل.

لكنَّ ما يصفه الرئيس اللبناني وحلفاؤه في حزب الله أنه إنجاز، تراه شريحة واسعة من اللبنانيين أنه تنازلٌ سافر عن حقوق لبنان، التي تمتد حتى الخط 29، بحسب خبراء ترسيم الحدود والجيش اللبناني، وهو ما يمنحه نظريًا نحو 1430 كيلومترًا مربعًا إضافيًا. وقد تعرَّض الاتفاق لانتقاد شديد، من قبل جهات داخلية لدى الطرفين؛ ففي لبنان، بدت شريحة واسعة من اللبنانيين غير مؤيِّدة لهذا الاتفاق، على اعتبار أنه يقر بتنازل السلطات اللبنانية وداعميهم (حزب الله) عن مساحة من مناطق سيادية لبنانية، تمتد حتى الخط 29، وخسارة لبنان الاشتباك مع حقل كاريش، وعشرات، إن لم يكن مئات، مليارات الدولارات. أما في إسرائيل فقد اعتبر رئيس الوزراء السابق بنيامين نتنياهو أن حكومة جديدة برئاسته لن تلتزم بهذا الاتفاق، أو لا تحترمه، وأنه بمثابة تخلٍّ ورضوخ لرئيسِ حكومةٍ ضعيف، تم بموجبها التنازل عما أسماه حقوق إسرائيل، دون مناقشة في الكنيسيت، أو تفويض قانوني.

تقارير

صفقة المسيرات التركية - الإماراتية

نشر المجلس الأطلسي، وهو مؤسسة بحثية أمريكية غير حزبية وذات نفوذ في مجال الشؤون الدولية والأمن، تحليلًا للدكتور علي باكير، أستاذ الشؤون الدولية والأمن والدفاع بمركز ابن خلدون للعلوم الاجتماعية والإنسانية بجامعة قطر، عن صفقة المُسيَّرات التي تَمَّتْ بين تركيا والإمارات، وفيما يلي نص التحليل:

في مارس الماضي، عقدت "توازن" الإماراتية التي تُعدُّ هيئة الاستحواذ الدفاعية والأمنية في الدولة للقوات المسلحة، وشركة "بايكار" التركية، الشركة المصنعة لمسيَّرة (تي بي-2) المحلية الشهيرة، مناقشات حول التعاون المحتمل بينهما، وقد استمرت المحادثات بضعة أشهر، قبل أن يقدِّم الإماراتيون عرضًا ضخمًا بقيمة مليارين دولارًا، وتضمَّن العرض قائمة تسوُّق تضم 120 مُسيَّرة تركية الصنع، من طراز (تي بي-2). بالإضافة إلى الذخيرة ووحدات القيادة والتحكم والتدريب ... إلخ.

وقد جاء هذا التطور في ضوء الحديث المتكرر عن رغبة الطرفين في تعزيز التعاون الدفاعي بينهما إلى مستوى جديد؛ ففي سبتمبر الماضي، ذكرت تقارير إعلامية أن تركيا سلَّمت الإمارات 20 مُسيَّرة من طراز (تي بي-2) الشهيرة المحلية الصنع.

وبالرغم من وجود مقدمات لهذا التطور المفاجئ، استقبل المراقبون هذا الخبر بشيء من الاستغراب، وذلك لسببين؛ الأول: أن خطوط إنتاج (تي بي-2) مشغولة بالكامل، حيث بلغت طاقتها القصوى، مع بدء الغزو الروسي لأوكرانيا. ووفقًا لما قاله الرئيس التنفيذي لشركة بيكار، خلوق بيرقدار، فإن إنتاج الشركة المصِّنعة للمُسيَّرة التركية محجوزٌ بالكامل لمدة ثلاث سنوات. وعلى الرغم من أن أنقرة تعمل على زيادة طاقتها الإنتاجية، وسط الطلب الدولي المتزايد على مُسيَّرة (تي بي 2)، إلا أنه لا مجال في الوقت الحالي لتلبية الاحتياجات المفاجئة وغير المجدولة بسرعة.

أما السبب الثاني فيتعلق بالسياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة، وتجربتها مع الطائرات الصينية بدون طيار، حيث إن من الممكن لأبو ظبي أن تستخدم الطائرات التركية بدون طيار بطريقة تتعارض مع مصالح أنقرة الإقليمية، أو حتى تمريرها إلى أطراف ثالثة، ما يمكن أن يهدِّد هذه المصالح. وبهذا المعنى، يمكن للمرء أن يتذكر سابقةً استخدَمَ خلالها أمير الحرب خليفة حفتر، المتهم بارتكاب جرائم حرب، طائرات بدون طيار من طراز وينغ لونغ الصينية الصنع، التي حصل عليها الإمارات، ضد الحكومة الليبية المعترف بها من الأمم المتحدة والمدعومة من تركيا في طرابلس، عام 2019.

وحقيقة أن بايكار قرَّرت تسليم أبو ظبي 20 من مُسيَّرتها الرائدة (تي بي-2) من دون طيار، بالرغم من الظروف المذكورة أعلاه، تعني أن تركيا تولي أهمية كبيرة للعرض الإماراتي، وأن الطرفين تجاوَزَا القلق المتعلق بطبيعة استخدام أبو ظبي لمُسيَّرة (تي بي-2). ومن الواضح أن الأتراك لم يرغبوا في خسارة الصفقة، لكنهم لم يقوموا في المقابل بتلبية كل ما طلبته الإمارات، حيث إن هذه الاستراتيجية ستُبقي الطرفين على تواصل لبعض الوقت.

وعلى الرغم من أن الإمارات العربية المتحدة ظلت واحدة من أكبر مستوردي المُعدات الدفاعية التركية في العقد الماضي، لم يتم إحراز أي تقدم كبير في التعاون مع أنقرة في مجال الصناعات الدفاعية. لكن إمكانية تحقيق صفقة بقيمة مليارين دولارًا بلا شك خروج عن الاتجاه التقليدي.

وعقب تطبيع العلاقات مع تركيا، في فبراير الماضي، أعربت الإمارات عن عزمها تسريع التعاون على المستوى الدفاعي، ووقَّع الطرفان على خطاب نوايا للتعاون في صناعة الدفاع، وتهدف الرسالة إلى عقد اجتماعات دورية بين المسؤولين

والفرق الفنية في أنقرة وأبوظبي؛ لضمان نضوج مجالات التعاون، ومتابعة نتائج تلك الاجتماعات، وخلال اجتماع للجنة التنفيذية المركزية لحزب العدالة والتنمية، في يوليو/تموز الماضي، كشف الرئيس التركي أردوغان أن الإمارات العربية المتحدة عرضت بناءَ مصنعٍ لمُسيَّرة (تي بي-2) في أبو ظبي، لكن لماذا الطائرات التركية بدون طيار على وجه الخصوص؟ وما مبرر شراء 120 وحدة، أو حتى بناء مصنع؟

تعتمد قوة الطائرات بدون طيار في الإمارات العربية المتحدة بشكل أساسي، على بعض الطائرات بدون طيار الأمريكية القديمة، وكذلك بعض الإصدارات الصينية الحديثة، ويشمل مخزون أبوظبي من الطائرات بدون طيار الطائراتِ بدون طيار MQ-1 Predator، ونسخة التصدير من RQ-1 Predator غير القادرة على حمل الأسلحة (XP)، والمسيَّرة الصينية Wing Loong I و Wing Loong II، ومعظم هذه المُسيَّرات مخصصة للمراقبة والاستطلاع وجمع المعلومات.

وفيما يتعلق بالطائرات بدون طيار التي تم الحصول عليها من الولايات المتحدة، طلبت الإمارات شراء الطائرات بدون طيار MQ-9 الحديثة قبل عامين، لكن واشنطن علَّقت طلبها عام 2021. أما بالنسبة للطائرات الصينية بدون طيار، فعلى الرغم من أن Wing Long II قادرة على حمل أنواع متعددة من الذخيرة، إلا أن أداءها كان متواضعًا، وأعرب العديد من المشترين عن خيبة أملهم من أداء الطائرات بدون طيار الصينية الصنع.

وبهذا المعنى، فإن شراء طائرات تركية بدون طيار من شأنه تنويع مخزون الإمارات من المُسيَّرات وتحديثها. بالإضافة إلى أن الحصول على الطائرات بدون طيار التركية من شأنه أن يخدم الاستراتيجية الحالية لدولة الإمارات العربية المتحدة؛ للاستثمار في تطوير القدرات الذاتية، وقدرات الحرب الإلكترونية، والذخائر الذكية. وفي هذا السياق، فإن البحث عن التكنولوجيا والخبرة والمعدات من كبار الموردين المتقدمين خارج الولايات المتحدة يعني بناء علاقة عمل مع تركيا.

وقد تساعد مجموعة من الأسباب السياسية والتجارية والدفاعية في توضيح الدوافع الكامنة وراء العرض الإماراتي الضخم، وهي:

أولًا- أداء (تي بي-2) المُتقدم في المواجهات العسكرية غير التقليدية. بالإضافة إلى الحروب الهجينة، ما يجعل الطائرات التركية بدون طيار مرغوبة للغاية للعملاء، من جميع أنحاء العالم؛ فهي ذات كفاءة عالية من المنظور العسكري، وذات تكلفة منخفضة من المنظور الاقتصادي في نفس الوقت، وقد تم اختبارها في ساحة المعركة في العديد من المسارح الجيوسياسية الحرجة لظروف وبيئات معادية مختلفة، ما يجعلها أكثر قيمة ومرغوبة للغاية.

ثانيًا- إن الصفقة بمثابة رسالة للولايات المتحدة، بأنه "إذا لم تبعنا أسلحة، فسنحصل عليها من مكان آخر"، وخلال فترة حكم الرئيس ترامب، طلبت أبو ظبي شراء طائرات مقاتلة من طراز F-35، وطائرة جنرال أتوميكس أيروناوتيكال سيستمز إنك (GA-ASI) MQ-9، ومعدات وذخائر أخرى بقيمة تقديرية تبلغ 23 مليار دولار.

وعلى الرغم من أن إدارة ترامب وافقت في البداية على المضي قدمًا فيها، إلا أن إدارة بايدن علقت الصفقة لاحقًا، بما في ذلك ما يصل إلى 18 وحدة من MQ-9B، والمعدات ذات الصلة بتكلفة تقديرية تبلغ 3 مليارات دولار.

ثالثًا- لا ينبغي النظر إلى صفقة أبو ظبي من منظور تقني فقط، حيث يهدف العرض الذي تبلغ قيمته مليارين دولارًا إلى شراء النفوذ الإماراتي داخل تركيا، وإقامة علاقات عمل قوية مع المؤسسات السياسية، وكذلك مع صناعة الدفاع الناشئة على أساس المصالح والتهديدات المشتركة.

وتواجه الإمارات العربية المتحدة وتركيا تهديدًا متزايدًا من انتشار الميليشيات الشيعية المسلحة الموالية لإيران في المسارح المجاورة لهما، في الآونة الأخيرة، وقد أثبتت (تي بي-2) أنها منصة هجومية مقنعة جدًا ضد الأصول العسكرية ذات القيمة العالية والجماعات المسلحة والميليشيات.

وبعد تطبيع العلاقات مع أنقرة، أظهرت الإمارات قوتها المالية، وعمَّقت علاقاتها التجارية مع تركيا، ويُعدُّ قطاع الصناعات الدفاعية أحد المجالات التي يمكن لأبوظبي أن تلبي فيها بعض احتياجاتها الدفاعية، وتحقيق الأعمال والربح في وقت واحد. أما بالنسبة إلى تركيا، مع الأخذ بعين الاعتبار أهمية التنفيذ المحتمل لصفقةٍ بقيمة مليارين دولارًا، ربما كان لديها العديد من الأمور الحساسة التي يجب مراعاتها قبل المتابعة بحذر، وتتمثل إحدى هذه المشكلات في أن بيع 120 طائرة بدون طيار في وقت واحد إلى الإمارات -حتى لو كانت متوفرة - من شأنه أن يغيِّر التوازن العسكري الدقيق داخل دول مجلس التعاون الخليجي، وبخاصة مع قطر والمملكة العربية السعودية. لكنْ، من خلال تسليم 20 مُسيَّرة فقط، ستظل لدى أنقرة فرصة لاختبار رغبة الآخرين في شراء المزيد من طائراتها بدون طيار، وحتى تحفيزهم على القيام بذلك، دون الإخلال بشكل خطير بالتوازن داخل دول مجلس التعاون الخليجي.

في نهاية المطاف، ربما تعتبِرُ الإمارات العربية المتحدة وتركيا أن الصيغة الحالية التي نفِّذت بموجبها صفقة (تي بي-2) وضعٌ مربحٌ للجانبين، حيث أظهرت تركيا أنها يمكن أن تؤمن متطلبات الدفاع الإماراتية حتى في الأوقات الفريدة أو العاجلة، في الوقت نفسه، أثبتت أبو ظبي أن أقوالها تطابق أفعالها، فيما يتعلق بوضع إمكاناتها المالية؛ لفتح صفحة جديدة، وتعزيز العلاقات مع أنقرة.